

إشكالية ضعف الدولة الغنية الفاشلة

Weakness's problem of the failed rich state

د. نظير محمود امين الطائي
جامعة جيهان – اربيل ؛ العراق
teacher_ameen@yahoo.com

تاريخ الاستقبال: 2019 / 08 / 22 تاريخ القبول: 2019 / 09 / 15 تاريخ النشر: 2019 / 09 / 30

ملخص:

أضحت قضية الدول الضعيفة قضية تحمل من التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين، لأن الدولة الضعيفة عندما تكون في حيز جيوستراتيجي مهم فأنها تكون مركز استقطاب للقوى الاقليمية والدولية، وعندما تكون هذه الدول الضعيفة غنية بمواردها الطبيعية فأن الاستقطاب يأخذ اشكال صراعات دولية يتم فيها استخدام القوى الناعمة والخشنة والذكية. وهنا تكمن خطورة بقاء الدول الغنية بمواردها الطبيعية ضعيفة في الدفاع عن هذه الثروات. ويمكننا ان نشير الى العديد من هذه الدول التي تنطبق عليها مثل هذه المعادلة مثل العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، الصومال، قطر، الكويت. وفي بحثنا هذا ركزنا على القوة العلمية لأنها اليوم أصبحت جوهر انطلاق عناصر القوى الشاملة الأخرى في جميع دول العالم، بعد الثورة العلمية الهائلة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. فلم تعد القوة العلمية رقم او تسلسل من عناصر القوة الشاملة للدول، وانما أضحت محرك هذه العناصر نحو التميز على عناصر قوة أخرى.

- الكلمات المفتاحية: دولة – ضعيفة – فاشلة.

Abstract:

The issue of weak states has become an issue that causes serious threats to international peace and security. For the weak state, when it is in an important geopolitical space, becomes a center of attraction for regional and international powers. As these weak states are rich in their natural resources, the polarization will take forms of international conflicts by which the hard, swift and smart powers are used, and here lies the danger of the survival of rich countries with their natural resources to be weak for defending these fortunes.

We can mention many of these countries, on which this equation can be applied such as Iraq, Yemen, Somalia, Qatar, and Kuwait. In this research we focused on the scientific strength for it becomes the core of the launching elements of other comprehensive forces in all countries of the world, after the tremendous scientific revolution at second decade of the twenty-first century, the scientific power will not be the number or series of the comprehensive powers of the states, but it becomes the motive for these elements toward the distinction over other force's elements.

- Keywords: Country, Weak, Loser.

- مقدمة:

الدولة الغنية هي التي تتوفر فيها معطيات جغرافية طبيعية وبشرية تؤهلها للتطور وامتلاك القوة للدفاع عن هذه المعطيات ، وعجزها بسبب بعدها عن احتضان وتطبيق قوانين التطور العلمي توظيف هذه القوانين في المواكبة المستديمة للتطور التكنولوجي، وفي فن التنظيم الحالي لتعبئة الذكاء البشري، والذكاء الاصطناعي والموهبة في استخدام وتطوير الموارد المائية وبقائها رهينة للمفاهيم التقليدية في ضمان امنها القومي دون رفده بالحلقات العالية التقنية والتطور الهائل في ثورة المعلومات والاتصالات والقدرة.

الضعف المقصود هنا، هو ضعف شامل لطبيعته ترابط وتكامل الانظمة الفرعية في النظام العام للدولة. وهذا ما يميز الدولة ككيان هرمي متشابك، والذي يحتاج من أجل تطوره والمحافظة عليه ان يكون التطور في جميع هذه الانظمة الفرعية ، ليكون النظام العام قادر على استيعاب الواقع المحلي، والتكيف مع الواقعين الاقليمي والدولي. وبرز مظاهر تطور وتقدم النظام العام تتجسد في قدرة النظام العام على اشباع حاجات الناس، وتطوير مستوياتهم المعيشية نحو الرفاهية، مستوعبا كل ما يطرأ من متغيرات على النظام الاقتصادي الدولي. الضعف المصنف هنا هو ما يشير اليه التصنيف الحديث للمعايير التي تحدد الدول الفاشلة بالرغم من وجود تلك المستلزمات المادية التي اهلت غيرها من الدول نحو التطور والتقدم ؛ من اجل الخروج من اطار الدولة الضعيفة العاجزة عن الدفاع عن نفسها، الى اطار الدول المقتدرة في حماية نفسها ؛ والدفاع عن مصالحها.

مشكلة الدولة الغنية بمواردها عندما يكون الضعف فيها معمم، بالشكل الذي يرتب استقطاب متواصل متصارع عليها من قبل قوى اقليمية ودولية تتفوق عليها في حسابات القوة الشاملة . كما لجوئها الى طلب الحماية من دول اخرى لا يفضي الى حل مشكلها الامنية لان متغيرات حسابات القوة الشاملة في القوى الدولية مستمرة بالشكل الذي ينعكس سلباً على الدول الضعيفة.

1. أهمية البحث : الأهمية نابعة من خطورة التداعيات الامنية والاقتصادية والسياسية التي ترتبها حالة استقطاب الدول الاقوى على الدولة الضعيفة الغنية، على حاضر ومستقبل الدولة الضعيفة ؛ وعلى امن الاقليم الذي تقع فيه الدولة الضعيفة بشكل ينعكس سلباً على الامن والسلم الدوليين. وتنطبق هذه الأهمية بشكل اكثر وضوحاً على دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

2. أهداف البحث : يهدف البحث الى دراسة وتحليل اسباب ضعف؛ وتداعيات الدول الفاشلة لا سيما الغنية منها بثرواتها الطبيعية، ويقدم حلول ممكنة التحقق في احتواء التداعيات الامنية والاقتصادية والسياسية في المستويات المحلية والاقليمية والدولية . والبحث يهدف الى تقديم رؤية قابلة التحقق للدول الضعيفة كي تستطيع بناء قوة ذاتية يمكنها من خلالها المراوغة والتخلص من تداعيات هذا الاستقطاب لتطبق نسبة مقبولة من غايات شعوبها .

3. إشكالية البحث: البحث يتعرض لحل اشكالية بقاء وتعاضم الصراعات الدولية في التاريخ الدولي المعاصر نتيجة بقاء وتعاضم تداعيات الاستقطاب الدولي على ثروات الدول الفاشلة والضعيفة، هذا الاستقطاب كان بشكل استعمار كونيالي ؛ ثم تبدل الى سياسي من خلال بناء انظمة سياسية عميلة للدول العظمى وتحول الى استعمار اقتصادي وثقافي من خلال طروحات العولمة الاقتصادية والثقافية ؛ ثم تحول الى عودة الوصاية والانتداب بصورة اخرى كمنقذ ومخلص بعد الانتشار الافقي والعامودي للإرهاب في مجتمعات الدول الضعيفة الغنية؛ ان تواصل هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة الغنية بأشكال مختلفة مع بقاء الغاية دون ظهور حلول ممكنة التحقق في المستوى القريب المنظور تعد اشكالية تتطلب الدراسة والتحليل بشكل متواصل؟ ان زيادة أعداد الدول الغنية الضعيفة في العالم يرتب زيادة في الصراعات الدولية وقد ينتج عنها حروب محلية او اقليمية تصدع الامن والسلم الدوليين، وتعاضم هذه الخطورة يوجب امعان الباحثين والدارسين في هذا الشأن، فعليهم تقديم اجوبة عملية واقعية تعالج تساؤلات هذه الاشكالية .

4. فرضية البحث: الضعف والفشل يبدأ من ابتعاد النظام العام للدولة عن استيعاب التطور العلمي التكنولوجي، لأنه يعيق الدولة الضعيفة من توظيف ثرواتها بشكل هدي في يفضي الى اكتساب الدولة القوة الشاملة الفاعلة والمؤثرة للدفاع عن نفسها ؛ وافشال مخططات احتوائها ونهب ثرواتها .

5. منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي ؛ والمنهج التاريخي؛ والمنهج التحليل العلمي الاستشراقي؛ والمنهج المقارن. في اثبات صحة فرضية البحث.

- المبحث الاول: مقومات القوة التقليدية للدول

إن ظاهرة الاحتلال والاستعمار، ثم ظاهرة الهيمنة والسيطرة على السلطة العالمية بأشكال متنوعة كلها جاءت بتفوق بعض التنظيمات العلمية العملية البراغمية السياسية والاقتصادية والعسكرية لبعض الجماعات البشرية على الأخرى ، ومن واكلب هذا التفوق وأدامه بكافة عناصر القوة المتطورة مع جوهر اهداف هيمنة دول على اخرى؛ ومن بقي خارج هذه المواكبة فقد قوة التأثير وتحقيق عين الاهداف؛ وقد يتعرض الى التهميش والعزلة وحتى الاحتلال بسبب عدم قدرة مقومات القوة التقليدية مجابهات المقومات الحديثة المتطورة بفعل المتغير العلمي:

وبفضل الثورة العلمية وخلال العقود الثلاثة المنصرمة ظهر واقع العلاقات الدولية ترتيبا جديدا لعناصر قوة الدولة ليجعل العلم العنصر الاول في هذا الترتيب بعد ان اصبح قوة بحد ذاته ويكون النشاط الاقتصادي المترابط مع الثور العلمية التكنولوجية العنصر الثاني وحتى الاستعداد العسكري تراجع باستثناء الحلقات العالية المستوى التقني والعلمي وذات الكفاءة والمقدرة ، وانعكس هذا الترتيب الجديد 11 على الوسائل والادوات التي تلجأ اليها (الدول القوية) في سياسا الربح والضغط والتأثير والهيمنة ، وبذلك افرزت التفاعلات الدولية الجديدة مفاهيم أمنية جديدة وتحديات جديدة، مثل التطور العلمي – الامن العلمي . الاحتياطي النفطي – الامن النفطي . تطور الخبرة العلمية – امن العلماء . البيئة – الامن البيئي. القدرة النووية – الامن النووي الخ.

مقومات القوة التقليدية :

أ. المقوم الجغرافي

المقوم الجغرافي هو المرتكز الاول في انتاج القوة التقليدية الشاملة لجميع دول العالم ، لأنه يتضمن ثابت الارض والسكان وهما يشكلان اهم اركان الدولة ؛ ويتسم هذا المقوم :

- 1- القوانين الثابتة تقترب الى الحتمية في التأثير والتأثر.
- 2- الموارد المادية التي لا تنضب بمدة قصيرة ، فهي شبه دائمة ، وتكون دائمة ومتجددة اذا توفرت القيادة والارادة والخبرة في الانظمة السياسية .
- 3- السكان حيث يمكن ان يتحولوا من نوع مبدع فاعل الى كم حامل معيق للتطور والتجدد.

ويمكننا ان نحدد اهم الاطر التي تشير الى حجم ونوع القوة المستسقاءة من المقوم الجغرافي :

- الجيوبوليتيكا : المقصود هنا بالجيوبوليتيكا هو توظيف البيئة الجغرافية من قبل الانسان لإنتاج القوة التي تحمي سيادة الدول وترتب لها تمدد ونفوذ في دول اخرى . ومن ابرز المفاهيم الجيوبوليتيكا المتفق عليها من قبل فقهاء الجغرافية السياسية (علم يدرس جغرافية الدول و الوحدات السياسية في قضايا الانتاج والاستهلاك والقدرة على تلبية متطلبات وحاجات الافراد والجماعات وهي مؤشر على قوة الدولة وتفسير علاقاتها مع الدول الاخرى) (محمد احمد النابلسي، 2010) ؛ فجميع القوى الدولية العظى لها بيئة جغرافية تساهم في تدعيم القوة الشاملة للدولة ، وهناك دول لها بيئة جغرافية لكنها لم توظفها لأسباب عديدة في انتاج قوة شاملة مؤثرة في العلاقات الدولية ؛ البيئة الجغرافية لها قوانين حاكمة في تصنيف الدول حسب قوتها ، الجغرافية السياسية اذا تم تنظيمها بشكل فاعل اصبحت قوة واذا تم اهمالها تحولت الى ثغرة تنفذ منها الدولة الاقوى ؛ الجغرافية الطبيعية حيث الثروات والموارد الطبيعية والمناخ ينطبق عليها القانون نفسه ؛ كما ينطبق على الجغرافية البشرية والسكانية (الكسندر دوغين، 2004، ص66) .

ان البيئة الجغرافية لها ترابط قوي وعضوي مع الامن القومي لكل دولة ؛ فالدولة المتفوقة في مضامين العلم والتكنولوجيا والتي استطاعت اخضاع الجغرافية الطبيعية والبشرية والسياسية

لقوانين التفوق تنتقل الى مرحلة تدعيم مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها ومصالحها من خلال التمدد على جغرافية الدول الاضعف ؛ ويكون التمدد في البداية على الدول الاقرب ومع تطور حجم ونوع القوة الشاملة يمكنها التمدد خارج اطرافها الاقليمي نحو العالمية ؛ كما حصل مع تراكم القوة الشاملة لإسبانيا في القرن السادس عشر الذي عد قرناً اسبانياً ، والقرن السابع عشر الذي عد قرناً فرنسياً، والقرن الثامن عشر والتاسع عشر ؛ حيث عدا قرنان بريطانيا؛ وفرنسياً .

- الثروة الطبيعية والمواد الاولية: تصاعدت اهمية الطاقة مع تقدم التقنيات الصناعية ، فقد اعطى الفحم في تفاعلات العلاقات الدولية اهمية متفوقة للدول التي تملك طبقات فحمية كبيرة وجاء عهد الطاقة المائية ليدخل في حياة الصناعة الكبرى في مناطق جبلية ظلت خارج حدود الاهتمام السياسي. (ج. موريس و. ا. ج. ديكنز، ص12)

وفي العقود الاولى للقرن العشرين ولغاية الان تصاعد دور البترول والغاز في العلاقات الدولية جراء اتساع استخدامه لأغراض طاقة و اغراض عديدة للصناعة ، الامر الذي ابرز اهمية كبيرة للمناطق الجبلية المنتجة له ، والتي لم يولها احد حتى ذلك الحين غير اهمية بسيطة ، ثم جاءت مصادر الكونغو من اليورانيوم بعد عام 1945 م حيث استثمرت استثماراً واسعاً فأسندت لهذا البلد المنسي حينها مركزاً هاماً ولولحين من الزمن (بييررينوفان و جان باتيست، 1967، ص47) ومع التطور العلمي اخذت التكنولوجيا الصناعية تلبى بصورة مستديمة تتسع كما ونوعاً احتياجات المجتمعات الاستهلاكية فارتفعت الاهمية السياسية لمناطق الاخشاب والقصدير والنحاس والحديد والالمنيوم والكبريت ... الخ ، وبسبب عدم التعادل في مصادر الثروات الطبيعية والمواد الاولية المنتشرة في الكرة الارضية ، وبفضل التطور الملحوظ في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والتفوق العسكري للأوروبيين، اصبحت الموارد الطبيعية والاولية اكثر عمقا واتساعاً واهمية في الصراعات الاولية . واصبحت المنافسة بين الدول عالية حول الهيمنة على منافذ الموارد الطبيعية والاولية ، وقد حدثت حروب عديدة بسببها ، وكانت هذه الحروب تزداد ضراوة كلما كانت الشعوب ذات الخواص التنظيمية المتبينة الفاعلة وصاحبة الامكانيات

التكنولوجية المواكبة للتطور المستديم تمعن في سياسة الهيمنة على الثروات الطبيعية والموارد الاولية تجاه الدول (الضعيفة) وكأن الحق معها في ذلك، وهل صحيح ان الواقع يفرز دائما حقيقة ان الموارد الدفينة والتمينة تحت الارض وفوقها لا تجدي الا اولئك القادرين على ان يستخلصوا منها افضل المنافع والقدرة هنا تعني الامكانية على تطبيق قوانين التطور العلمي التكنولوجي وتوظيفها في فاعليات قوة التأثير للاستحواذ على ما تحتاجه الدول الضعيفة (روبرت جيلين، ص149).

- الجغرافية البشرية : هي التوزيع المكاني للسكان كما هو حال التوزيع المكاني للثروات الموارد الطبيعية في الجغرافية الطبيعية ، واهم طريق لا نتاج القوة في الجغرافية البشرية هو (التفاعلات المكانية بين الموارد والبشر) ، كلما كان التفاعل مسيطر عليه هدي في منظم كان الانتاج يدعم القوة الشاملة للدولة ، والعكس صحيح ، والبشري ان يتم توزيعه كنوع ينسجم مع التوزيع المكاني للأرض ، الفلاحين في المناطق الزراعية ، تجمعات سكانية صناعية في المناطق الصالحة للإنتاج الصناعي والتجارة والنقل والخزن ، المناطق السياحية قرب الاستثمارات السياحية ، اعداد وتنشئة الاجيال طبقاً لطبيعة وموارد الارض ، الارض التي تحتوي على النفط والغاز يجب اعداد جيل يمتن الاستخراج والتكرير والتصدير ، وهكذا في المعادن الاخرى ، وفي مجالات الانتاج الزراعي والحيواني ، فانتشار السكان يجب ان لا يكون عشوائي وانما هدي ، والسياسات الجغرافية المعتمدة عند الدول لا سيما الدول المتقدمة كانت تتناغم مع السياسات الامنية والعسكرية والاقتصادية والبيئية لتدعيم القوة الشاملة للدول. (د. جهاد محمد قربة)

ب. مقوم القوة السياسية

استقرار النظام السياسي وقدرته على التكيف واستيعاب المتغيرات الزمنية والمكانية ، مع وجود نظام تماسك اجتماعي يدعمه ، وتوفر قيادات كفؤة وحكيمة . وتفاعل وتكامل مؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية في اطار منظومة قيم وقوانين متفق عليها من قبل الاكثرية ثم الاغلبية ؛ مع وجود شرعية لا تقتصر على الاطر الديمقراطية والدينية والقبلية ، وانما على قوة

الرضاء العام من خلال قدرة النظام السياسي على اشباع الحاجات الاساسية للأفراد والجماعات.

ان انغماس المجتمع السياسي في حروب وصراعات داخلية طبقية وعرقية ومذهبية يشكل اكبر تهديد خطير لأي نظام سياسي لأنه ينتج وهن معمم وليس قوة تدعم السيادة والاستقلال . فالحروب السياسية الداخلية الاهلية على السلطة ، والصراعات المتواصلة بين القوى السياسية المجتمعية ترتب عدم استقرار سياسي وبروز اطراف لا يمكنها حسم الحرب او الصراع الا من خلال دعم خارجي وبذلك تشكل نافذة لدخول هيمنة الدول الاقوى على الدول الضعيفة الغنية (د. اسماعيل صبري مقلد، 1979، ص43)

ج. مقوم القوة الاقتصادية

الاقتصاد الوطني الفاعل هو الاقتصاد الذي يجتهد بتقليص الاستيراد على حساب تعظيم التصدير بهدف تقليص مساحة الاعتمادية على الغير واشباع الحاجات الاساسية للأفراد والجماعات ، وامتصاص اكبر قدر ممكن من البطالة ، وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي مع الامعان في تطويره المستمر ، وتوظيف القوة الاقتصادية في تعزيز مكانة الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية لتدعيم استقلال القرار الاقتصادي من اجل تدعيم القرار السياسي والقوة الشاملة للدولة . حيث يوجد تناغم بين الزيادة السكانية وزيادة حاجاتهم ، ونسبة النمو الاقتصادي الذي يرتب زيادة في الانتاج القومي والدخل القومي.

ان معايير الاقتصاد الناجح الذي يرتب قوة للدولة يجب ان يستند على :

1. مواكبة واستيعاب التطور التقني والتكنولوجي ، مواكبة التطور العلمي التكنولوجي تجعل الدولة اقل اعتماداً على غيرها من الدول المتطورة علمياً، وتقلل من نفقاتها في استيراد السلع والخدمات التي تحتاج الى خبرة وكفاءة علمية .
2. تكامل التطور الاقتصادي مع تطور القوة العسكرية والامنبة الاستعداد العسكري ، واتباع سياسة توازن القوة العسكرية مع دول الجوار ومع اغلب دول العالم ، ففي حالة غياب التوازن

مع القوة العسكرية تفقد القوة الاقتصادية ضمانات الحماية والتطور من التدخلات الخارجية ، لان التوازن خير ضامن للسلام ولعدم العدوان والاعتداء .

د. مقوم البيئة النفسية والاعلامية

- البيئة النفسية: قوامها مجموعة القيم والمثل التي تشكل دافع نفسي للأفراد نحو التقدم ونحو العمل الجماعي ونحو احترام الوقت وتقسيم العمل ونحو العدالة الاجتماعية ونحو بناء قيادة كاريزما او قيادة جماعية ، كل ذلك يرتب الشعور بالراحة على القيم والتراث ونمو الثقافة وتدعيمها كلها تتجسد في بناء فكر ومؤسسات امنية تخلق الاطمئنان ، ام محرك العقيدة ، التي يتفق عليها اكثرية ابناء الشعب كانت وما زالت تقف خلف تقديم التضحيات التي تنتزع النصر ، النصر في اوقات السلم في الحفاظ على الدول ، وفي اوقات الحرب في صد خطر الاحتلال.(دوارد أ. بانفليد، 1995، ص33)

- عناصر القوة الروحية " القيم": تشكل المنظور الامني الحديث المتفاعل مع الاخلاق والقيم والايديولوجيات الوطنية الذي ابرز جملة من المفاهيم تتكامل الابعاد الامنية السياسية مع الابعاد الثقافية في حماية قيم الامة ، لذلك نجد بعض التعاريف للأمن تتطرق لهذه الحالة ن منها تعريف امن الدولة ، هو (القدرة لحماية الامة من خطر القهر على يد قوة خارجية) وفي تعريف اخر (انه قدرة الامة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي) وعرفه والترلبمان (تكون الدولة امنه عندما لا تضطر الى تكريس مصالحها المشروعة لتفادي الحرب ، وهي ايضا قادرة في حالة التحدي والضرورة على تكريس هذه المصالح لمواجهة الحرب). واخير يعرفه هنري كيسنجر (انه يعني اي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى تحقيق حقه في البقاء) . (رفعت سيد احمد ص80). فالنصر على التحدي ينبع من داخل البيئة النفسية للشعب. الشعب قبل التضحية يحتاج الى مبرر للتضحية وهذا المبرر تخلقه البيئة النفسية . وهنا يأتي التكامل بين المؤسسات الاعلامية والبيئة النفسية لأنها تسعى الى تدعيمها من خلال برامج علمية هدفية تخدم تحقيق الغايات العليا للشعب التي يضحى من اجلها ، لا سيما بعد اصبح العالم قرية صغيرة تتفاعل فيها الاخبار والمعلومات وتؤثر في السلوك السياسي للدول، والدولة بحاجة الى

ماكنة اعلامية مقتدرة تدافع عن مواقفها وتصد الهجمات الدعائية المعادية، وتحمي مدركات شعوبها. الكثيرون تحدث عن القدرة والمقدرة في توظيف المعطيات الجغرافية الاستراتيجية والعامل البشري النوعي لتحقيق التفوق او التوازن، او التوازن بين الدول المتصارعة وقد يكون هناك هامش لتفوق البيئة النفسية لهذه الدولة او تلك بيد ان التجارب الحديثة لم تحدثنا عن رقي عامل الارادة ، والاصرار ، والشجاعة ، والتفاني وكلها مفردات روحية نفسية تأتي في المرتبة الأولى لاستكشاف وتطوير القدرة العلمية والتكنولوجيا (توماس كون، 2007، ص57-352). فلا مجال لصمود الجندي المقاتل البسيط المدمج بالقيم والاخلاق في ساحة المعركة امام الجندي المدمج بالمعدات والادوات العالية الكفاءة والقوة التدميرية مع اسناد فضائي ، فالبيئة النفسية تكون امنه وسليمة مع المقدرة العلمية والتكنولوجيا وضعيفة ومهددة بدونها ويؤل ذلك الى التطور النوعي لطبيعة القدرة الذي احدثته الثورة العلمية التكنولوجية ، وبذلك تراجعت وبشكل حاد العلاقات الدولية القائمة على تقارب الايديولوجيات لتحل محلها العلاقات القائمة على المنافع الاقتصادية والعلمية. المنظمات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية العلمية اكثر حضورا وتأثيرا من المنظمات الايديولوجية والمذهبية.(مايكل جاي فريدمان، 2006،).

- المبحث الثاني: مقومات القوة النوعية للدول

كيف ولماذا واين مفردات لا بد منها عند جنوح الدول الى انتزاع المكانة المرموقة والمؤثرة في العلاقات الدولية ، كيف تصنع الدولة القوة اللازمة لحماية نفسها ، وكيف تتميز بصناعة هذه القوة من اجل بسط نفوذها وتوسيع مصالحها ، ومتى تفصح عن نوايا في التمدد والتوسع ، كل ذا يتطلب اجابات طبقاً للمنهج العلمي العملي وبلغة الارقام والجداول والاحصائيات . ان تهيئة مستلزمات احتضان الجهد الانساني للتطور العلمي بأساليب بحثية ، ونظام تعليمي فاعل متطور موضوعي لرفد التطور التكنولوجي في أنشطة المجتمع والاقتصاد والصناعة والقوات المسلحة، لا بد ان يتفاعل مترابط مع الدور المميز للمؤسسات البنوية في الاعداد البشري لهدف (صنع ثقافة علمية) ، فالمعروف ان كل علم أيا كان موضوعه له اثار جانبية على النظام الاجتماعي العام الذي يعد المضمون المادي والاعتباري للدولة ، فالنظام السياسي الذي هو فرع

اهم من فروع النظام العام ينظم العلاقات الدولية من خلال قدرته على صنع شبكة ترابط وتشابك جميع مكونات المجتمع نحو التماسك والفاعلية مع نفسه، ومع المجتمعات الانسانية الاخرى ، فإذا كان النظام السياسي متخلف في استيعاب تطبيقات العلم والتكنولوجية في نشاطاته الدبلوماسية والاعلامية، ونظم جمع وتحليل المعلومات عن الدول الاخرى ، فإنه بالتأكيد لا يحتل مكانة مرموقة ومؤثرة في هيكلية النظام الدولي في المستويين الاقليمي والعالمي .

أ. صناعة حاضر ومستقبل الدولة بشكل علمي

لكل علم طريقة منظمة ومحددة للبحث ، فالعلم هو معرفة مصنوعة بأداة خاصة ويوجد الباحثون طبيعة هذا الشرط بأنه يجب ان تكون لكل علم طريقة وادوات (Tooled Knowledge) (- د لبيب شقير ، ص21) وهذا يعني ضرورة توفير عدة تشكيلات بحثية Special Techniques خاصة به في البحث العلوم ، خاصة العلوم الداخلة في صلب عملية التطور العلمي التكنولوجي مفتاح الدخول في التفوق الاقليمي والدولي، وهذا يتم بفعل دعم النظم السياسية الاقتصادية الاجتماعية السليمة ، فتطوير الاقتصاد القومي في المستقبل القريب والمستقبل المنظور يتم من خلال تفكير علمي وتخطيط علمي وتقييم علمي ثم تقويم علمي.

ب. القوة واعادة صياغة البيئة الجغرافية

ان اعادة صياغة الجغرافية من تنظيم السدود ، وانشاء طرق مواصلات بعد ازالة العوائق الارضية من جبال وكثبان ، وبناء موانئ بعد تنظيم السواحل والشواطئ ، وانشاء طرق مواصلات جوية وبحرية بعد دراسات طبوغرافية وجيولوجية ومناخية وغيرها كلها تمت بفضل الثورة العلمية التكنولوجية، وقد اهدى اليها العلماء قبل قيام الدول القومية في القرن الخامس عشر، وتكثفت العلاقات التكاملية بين معطيات الجغرافية الوطنية وقوة الدولة حتى بدايات القرن العشرين، حيث اضحى الاثر واضحاً في رسم السياسة الداخلية والخارجية وتبوء نوع المكانة في العلاقات الدولية ، حتى تبني السياسيون معادلة عن "الحتمية الجغرافية" اشار اليها فيكتور كوزان ومفادها (أعطوني خريطة بلد وهيئته ومناخه مياه Victor Cusin فيكتور كوزان ومجموع نباتاته وحيواناته .. الخ وانا اتكفل بان اقول لكم جازما من سيكون رجل هذا

البلد وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ وليس من زمن معين بل في جميع الأزمنة) (بيير رينوفان- وجان باتيست ،1967،ص16) مستندا في اطروحته على اعتبار ان الدولة التي تم التعرف عليها متصلة بأرض تمارس عليها كامل اشرافها ، وان الامام بها لا ينفصل عن الامام بالأرض ، وان الارض وما تحتويه تؤثر في زيادة سلطة الدولة أو أنقاصها ، وان أهم صورة عن هذا التأثير هو تمكنها بحرية من توفير الاحتياجات الانية والمستقبلية للسكان ، والمحافظة على هويتها الخاصة المتأتية من خلال التفاعل العميق في التاريخ بين البيئة الجغرافية والمبادئ الاساسية لقيمها وتكون في وضع أقل تبعية حيال الدول الاخرى لا نها تملك القدرة التقليدية لحماية أرضها ، ونستدرك هنا مقولة را تزال الشهيرة عن الارض وحمايتها حيث قال (ان كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة فراغها بمختلف الوسائل لتأمين موارد ومنافع اكثر) (بيير رينوفان- وجان باتيست ،1967،ص39). أرتبط ذلك بمفهوم الأمن القومي الذي دمج بين فكرة الارادة على الاخرين وحق حماية الذات ، حين خول الدولة استخدام ما يتوفر لديها من الوسائل المادية وغير المادية لبقائها وذاتها ومصالحها . ويوعز الباحثون من المدرسة السلوكية أصل هذه الفكرة الى خاصية العدوانية لدى الانسان البدائي وبالذات عدوانية التملك الذي يبدأ من امتلاك الذات وقد لا ينتهي الا عند امتلاك العالم.(. محمد مصالحة،1983)

ج. التوظيف الامثل للأرض والفضاء الجيوستراتيجي

الضعف والوهن يدمر البيئة الجغرافية لجميع مضامينها ؛ فتتحول دولة صغيرة الى امبراطورية مع قوة متميزة ، وتتحول امبراطورية الى دولة صغيرة عند تقهقر القوة على امنها القومي فحسب ، بل قد يتعدى ذلك الى حرمانها من حقها في البقاء في البيئة الدولية ونقص الدول الغنية بمعطيات الجغرافية الطبيعية من والمواد الاولية والموقع التي اعتبرت أصحاب المدرسة الجيوبوليتيكية التقليدية عناصر قوة رئيسية ، متناسبين الاثار الجسيمة التي سيرتها التخلف العلمي التكنولوجي والذي انعكس على الدولة في التفاعلات الدولية .

بيد ان ما يهمننا ان هذه الافكار أظهرت مفهوم (الفراغ الحيوي) الذي اعتمدته المدرسة الجيوبوليتيكية التقليدية , حيث اعتبرت حينها ان سيطرة روسيا على النجود والسهوب المحيطة بها والتي كانت معبر الغزوات الكبرى عملية تنظيم الفراغ وفي نفس السياق اعتبرت امعان ضم المانيا الهتلرية لمناطق من بولندا وبلجيكا الى المانيا فترة ما قبل الحرب العلمية الثانية (هانز ج. كورتنثاو 1964، ص76) وترادفت مع هذا المفهوم ظهور فكرة (مراكز القوة الطبيعية) وكأن الكتاب كانوا فترة الحربين العالميتين الاولى والثانية يؤطرون السبل لتلبية الحاجة المستديمة للنظم الاقتصادية الاوربية في ايجاد الاسواق الجديدة والايدي العاملة الرخيصة مما اظهر صراعا دوليا جوهره تنازع الارادات الوطنية , وهو تنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وامكانياتها ولكي تفوز هذه الدول في هذا الصراع أخذت تبحث عن مصادر جديدة لزيادة امكاناتها وقدراتها ولذلك برزت الظاهرة الاستعمارية في العلاقات الدولية , وان تغيير اللاعبين في هذه الظاهرة , حيث بقي البعض ورحل البعض وجاء غيرهم كان بفعل المتغير العلمي الاقتصادي الذي غير في خارطة التفوق الدولي.

المقصود هنا كيف يمكن للقوة العلمية من تحويل ارض اي دولة الى مكان يثير اهتمام معظم دول العالم , كيف اصبحت الصين قديماً بعد انشاء طريق الحرير , وكيف اصبحت مصر في نهاية القرن التاسع عشر بعد شق قناة السويس، وكيف اصبحت الامارات وقطر في نهاية القرن العشرين بعد تأسيس نظام استثماري عالمي فيها؛ وينطبق الحال مع هونك كونك الدولية الصغيرة التي حولت دولة الصين الكبيرة من اطار دول العالم الثالث الى الدولة الاولى في القوة الاقتصادية عالمياً , كيف اصبحت اهم مكون الأرض في هذه البيئة وان سعة الارض وعدم انغلاقها وقربها من السواحل ومنافذ البحار ونقاط ارتكاز المواصلات الدولية واحتوائها على وفرة الثروات الطبيعية والمواد الاولية وتنوع الطقس والنبات الطبيعي وكثرة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية . وبالتأكيد هذه المعطيات الحياتية للشعب توفر له حرية كبيرة للحركة نحو النمو والتطور والمكانة المرموقة (الهيبة الدولية) في البيئة الدولية وفي المقابل فان الشعوب التي تشغل فراغا صغيرا يفتقر الى كل او جزء من هذه المعطيات الايجابية للجغرافيا تتصف

باستعدادات فكرية أكثر تهيباً وتواضعاً ولا ترتقي إلى المكانة المرموقة في البيئة الدولية، وغالباً ما تكون دوله أسيرة الاعتمادية على الدول الكبرى، وإن حدثت استثناءات في هذه الدول ستكون بالتأكيد بفعل العامل الإنساني المقرون بالتطور النوعي للإنسان، حين وظف العلم في السيطرة على فضاء دولته وفضاءات الدول الأخرى، أو على السيطرة على مياحه الإقليمية والمياه الإقليمية للدول الأخرى.

د. التطور السكاني النوعي

لم تعد القوة البشرية تقاس كما بعدد عشرات الملايين من الأفراد، فالتغيير الذي أحدثته القوة العلمية غير ذلك بشكل كبير، فالمجتمعات التي أفرزت الأنظمة السياسية القوية ونظمها الاجتماعية المستقرة والمتطورة نجحت في خلق الشخصية الفردية الموائمة مع التجدد من التطور التكنولوجي عن طريق النظم الاجتماعية والمؤسسات التعليمية والبحثية العالية الكفاءة والمتناسقة مع مجموعة القيم الحركية المتفاعلة مع المكون العلمي النظري والتطبيقي للمعارف والمكون المعياري المستند على المطابقة والمواكبة لأهداف المجتمع نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي الأمي، (د. أحمد زايد، 2006، ص56) أي جعل عملية اكتساب المعرفة للأفراد وسيلة لغايات معبرة عن التطور وتحقيق إنجازات ترصد تفوق شعب على شعوب أخرى.

وبذلك لكون الشعب قويا بالتنوع المتشعبة بعناصر مميزة وقادرة على التواصل مع النهج العلمي لمعالجة الواقع المحلي والإقليمي والدولي (عادل ظاهر، 1988، ص125) بعيداً عن المنهج الميتافيزيقي الذي لا يعطي للشعوب الضعيفة غير الأيحاء والحدس والمثالية (هنري برجسون ص43) ويحرمها من التعاطي مع هذه الوقائع بصورة ومؤثرة ويسحبها نحو الضياع أو الانعزال الضعيف.

والمجتمعات التي اجتهدت نحو هكذا تعليم وتربية والتي تشكل 5/1 خمس سكان العالم اتسمت بتملك التفوق والقدرة على التأثير والهيمنة على 5/4 أربعة أخماس سكان العالم الذين ابتعدوا أو لم يرشدوا نحو أهمية " العلم " وتعبيراته في القضاء على مشاكلهم الغارقين فيها كالتخلف والفقر والصراعات الداخلية والشلل في توظيف القوة البشرية في مجالات الدفاع عنها أو

حضورها المؤثر في التفاعل بين الشعوب او في مجالات استثمار مواردها الطبيعية ومواردها الأولية. (نادر خرجاني، 2005، ص 192-193)

المعنى الحديث للسكان كقوة هو " ارقام مسيطر على تعليمها ومعالجتها وحمايتها، وتوفير حاجات العمل والسكن، والحماية الاجتماعية لها، وضمان مستقبل اجيالها في العيش الكريم " بمعنى اخر ان القيادة في النظام العام للدولة تدرك مسار الولادات حتى الوفيات، وتترك مصير الافراد بيد الاقدار والمتغيرات غير المسيطر عليها من هنا تبدأ قصة القوة في اطارها السكاني، المستقبل سيكون بيد الشعب الذي يصنع مستقبله بيده (George Fridman,,2009,P126)

هـ. تعميم ثقافة الاستراتيجية وصناعة مستقبل افضل للدولة

الاستراتيجية هي واقعية العلم، هي عملية التخطيط الهدافية المؤسساتي المنظم، لغة الارقام، اساليب العلم المجرد، صناعة المستقبل وعدم تركه بيد الاقدار والآخرين من قادة الدول الاخرى، والاستراتيجي هو معلم يحقق الهدف المتفق عليه، فالمعلم يقوم من هذه الناحية على دراسة الحالات الفردية بصرف النظر عن الاختلافات الخاصة بين تلك الحالات، فبالرغم وجود مميزات خاصة لكل حالة من الحالات الفردية الا انه توجد خصائص عامة مشتركة تجمعها، وتحديد هذا المشترك هو ما نعنيه بالتجريد، وهو ما يهتم به العلم ويوصلنا الى فكرة (القانون العلمي) الذي يعتبر قاعدة تحدد الخصائص العامة التي تتوفر في كافة الحالات الفردية فظاهرة من الظواهر، وبذلك يساعد في تحديد ما يحدث في المستقبل؛ لان القانون العلمي لا يقوم على مصادفات حدثت في الماضي وقد حدثت في الماضي وقد تحدث او لا تحدث في المستقبل بل هو يقوم على رابطة حتمية هي رابطة (السببية) وهذه الرابطة لا تتوقف على زمان او مكان معين لانها تترجم عن حقيقة منطقية مستمدة من طبيعة الظاهرة (George Fridman,,2009,P22) وهذا ما يفسر تطور امكانية الدول المكتظة للعلم في الدفاع عن نفسها لأنها تواكب الاستكشافات العلمية وتأثيراتها وبذلك تكون على استعداد دائم لما قد يلجا اليه الآخرون ممن امتلكوا هذه الاستكشافات. مدير المستشفى يلتقي مع مدير المعمل ومع مدير المدرسة ومع مدير المكتبة ومع مدير الامن ومع مدير المرور وحتى مع رب الاسرة في ثقافة مشتركة تحدد الاهداف

وأفضل الوسائل لتحقيقها واستحضار الامكانيات اللازمة لتنفيذها وتقويمها واحتواء جميع المتغيرات التي تطرأ على الاهداف والامكانيات وسبل وأساليب التطبيق . نرسم خط بياني للطالب بلغة الارقام والعلم من الصف الذي هو فيه الى مرتبة مرموقة في المجتمع او في الوظائف العامة اذا ما اتبع خطوات العمل بشكل علمي وفي مراحل محددة حتى يصل الى غايته وبلوغ اهدافه. (Gearodo. Tuathail &Simon Dally.2002.p78)

و. التكيف مع متغيرات عالمية القوانين العلمية

القوانين العالمية نوعين : الاول ما يشمل القوانين الطبيعية الرياضيات : الفيزياء : اوهي قوانين الكيمياء : الاحياء : الجاذبية ,الاشعاعات... الخ ؛ وهي قوانين كاملة الانطباق بمعنى انها لا تتحمل الاستثناءات وهي قوانين الدرجة الاولى اوجدها الله سبحانه وتعالى ؛ وما على العقل البشري الاجتهاد في اكتشاف ما يمكنه اكتشافه منها وتغييرها لخدمة الانسان والمجتمع والانسانية ؛ والفرق لا يكمن في قوانينها بل الجهد الانساني لمعرفةا وتوظيفها الذي يرتب ميزة تفوقيه لجماعات اخرى ؛ اما النوع الثاني من القوانين هي الجماعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحكم في مجالات العلاقات الانسانية الدولية ؛ وهي احتمالية بمعنى انها تحتل الاستثناءات ؛ فهي قوانين من الدرجة الثانية ، وتلعب البيئة الجغرافية والمبادئ الاساسية للشعوب دورا مهما فيها ؛ والفارق في المبادئ الاساسية للشعوب لا يرتقي الى العوامل التي تمنع احتضان قوانين التطور العلمي فباستطاعة الشعوب ان تحتضن قوانين التطور العلمي التكنولوجي بعيدا عن الوقوع بمأزق (الصوت والصدى) المتمثل بالتقليد الكامل عند بناء النظم والتشكيلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية تحت وهم الحصول على نفس النتائج . وعلى سبيل المثال من دراسة التطور الاقتصادي لدول غرب اوربا نرى هذا التطور قد سار وفقا لنمط معين بحيث اتخذ مراحل متعددة رتب كل منها على المرحلة السابقة التي تركت بصماتها على المرحلة التي تلتها ، (د . اسماعيل محمد هاشم، 1973ص9) بيد ان هذه المراحل لن يمر بها التطور الاقتصادي لشعوب اسيا وافريقيا ، ونستخلص من هذا ان القوانين التي حكمت التطور الاقتصادي لغرب اوربا ليست حتمية الانطباق فيما يتعلق

بالتطور الاقتصادي لشعوب اخرى , بيد ان قوانين التطور العلمي التكنولوجي سنجدها تلعب دورا مهما في اي تطور اقتصادي في جميع انحاء العالم , فتغيرات العلم بالممكنة الزراعية ومعالجة آفاته أخرجت قانون تطور الانتاج الزراعي عند توافر المستلزمات الاخرى لدى جميع الشعوب ودول العالم .

ز. اهم سبل استيعاب التطور العلمي العالمي

- 1- المشاركة الفاعلة مع جميع منتديات ومعارض ومراكز البحوث العلمية التكنولوجية .
- 2- اعداد وتشدئة جيل يستطيع التعامل مع جميع مفردات الاستخدامات العلمية الرقمية . من خلال سياسة تعليمية متكاملة مع السياسات العامة الاخرى للدولة .
- 3- الاجتهاد في تقليص الفجوات العلمية مع الدول الاخرى .

ح. اهداف امتلاك القوة العلمية النوعية

ان الدول تمتلك سلاح التخلص من نفوذ وهيمنة الدول الاقوى اذا نجحت في توظيف امتلاك القوة العلمية لتحقيق الاهداف :

- 1- تدعيم الاستقلال الساسي.
- 2- تدعيم البناء الاجتماعي.
- 3- تدعيم الاقتصاد الوطني، وثبات تطوره الكمي والنوعي.
- 4- حماية حقوق وحرية الانسان لمنع استغلال الافراد والجماعات كمنافذ لتغلغل النفوذ الاجنبي.

5- حماية الامن القومي، محلياً واقليمياً ودولياً (ادوارد ميديرل، 1985، ص127)

لذلك نجد في تفاعلات العلاقات الدولية ان الدول القوية لا يمكنها ان تتدخل وتؤثر بشكل كبير في شؤونهم الداخلية وسياساتهم الاقليمية والدولية لوجود توازن قوة علمية ينعكس على القوة الاقتصادية والعسكرية والامنية . لكن الدول القوية يمكنها ان تتدخل في شؤون الدول الاقل قوة لغياب التوازن والقدرة على الصمد والرد، كما ان الحاجة الى مفردات القوة العلمية في صيانة البيئة ، واسلحة القتال البرية والبحرية والفضائية ، وشؤون الصحة والعلاج والغذاء

والدواء كل هذه الحاجات تشكل منافذ لدخول وتغلغل النفوذ الاجنبي في الدول الضعيفة ،
ويتعاضم هذا الدخل كلما تعاضمت ثروات وموارد الدول الضعيفة.

- المبحث الثالث : القوة النوعية ودورها في تفاعل العلاقات بين الدول القوية والضعيفة
وجود توازن قوة علمية واقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية بين دول محدودة جداً رتب
بروز:

1- ظاهرة الاستعمار والاحتلال تحت مسوغات عديدة منها ايدلوجية واخرى جغرافية او امنية .
2- ظاهرة الحروب العالمية والاقليمية والمحلية من اجل الاستحواذ على المصالح والمنافع بسبب
تباين احجام وانواع القوة الشاملة للأطراف المتحاربة او المتصارعة .
3- ظاهرة التحالفات الدولية بين الدول التي تسعى لخلق توازن مع قوة عظمى او مع قوة
تحالفية اخرى .

4- سباق التسليح وامتلاك اسلحة الدمار الشاملة من اجل تفوق دولة او مجموعة دول على دولة
او مجموعة دول اخرى في الردع بهدف الحصول على منافع اكبر في مناطق الدول الضعيفة لا
سيما التي تمتلك تميز في الموقع والثروات. (اسماعيل صبري، 1986، ص56)
أ. دور القوة العلمية في هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة

أثرت القوة العلمية في شكل ونطاق تمدد الدول القوية ، فما عادت الدول المتقدمة ترصد
وتراقب حدودها واجوائها فحسب ، بل امتلكت المقدرة على المعرفة لما يحدث في فضاءات
واراضي الآخرين ورصد ما يجري في البحار والمحيطات والنخب لكل ذلك ولهذا أتسعت ظاهرت
الاجراءات الاحترازية والضربات الإجهاضية لديها . وأصبح العالم يرتب نفسه على اساس حقائق
القوة بمضامينها العسكرية والاقتصادية والعلمية وليس وفقا لمقتضيات اخلاقية او قانونية
لذلك تدخل القوة العلمية في ترتيب اشكال المقدرة او العجز ؛ فعندم تكون الدولة عاجزة
لضعفها تكون مدعية فقط لحقوقها ، وعندما تكون مقتدرة لقوتها تكون مؤكدة وساعية لهذه
الحقوق دون الحاجة الى طلب مساعدة الآخرين وتقديم التنازلات لهم ؛ فالقوة العلمية افرزت
سياسات لا تراعي امن الضعفاء ؛ حيث اصبح الضعف عامل تصعيد لتأثير المتغير الدولي على

الدولة الضعيفة ؛ كذلك أفرزت سياسات الترهيب والترغيب بين الدول القوية والضعيفة وافرزت أيضا سياسات الاعتمادية الامنية بينهما (د . خضير عباس عطوان، 2006). وان التحليل عن دور القوة في علاقات الدول ببعضها يجب ان لا يفصل هذا الدور عن طبيعة تلك العلاقات ؛ فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين كانت عبارات الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة او عبارة تغير نظام الحكم بالقوة او التدخل الاجنبي بالقوة او باستخدام القوات المسلحة تعطي معنى واحدا ، فكان مفهوم القوة مرادف لمفهوم العنف واستخدام القوات المسلحة والاستعداد العسكري ؛ وبعد منتصف القرن العشرين أخذ مفهوم القوة شكلا اكثر اتساعا تحت تعريف مؤداه " انها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الاخرى وبالكيفية التي تخدم اهداف الدول المملوكة لها " وبدون ذلك فقد تكون الدولة كبيرة او غنية او عظيمة ولكنها ليست قوية. (د. اسماعيل صبري، 1986، ص58) وقد اتفق الخبراء في العلاقات الدولية على ترتيب لعناصر قوة الدولة سواء افضت الى قوة خشنة قوامها القوة العسكرية او قوة ناعمة قوامها القوة الاقتصادية او قوة ذكية ترتب توظيف ذكي في الدبلوماسية والسياسة للقوة الناعمة والقوة الخشنة (Joseph Nye.2004 لذلك وضع المعنيون ترتيب جديد في الازمات والصراعات والحروب والادوات المستخدمة في كل منهم، فإدارة الحروب لم تعد مقتصرة على المواجهات القتالية الحربية المباشرة. (روبرت جلين، 1990، ص56) التحديات التي افرزتها الثورة العلمية التكنولوجية على امن الدول الضعيفة (المتخلفة) من اهمها البحث عن الحماية الخارجية والقبول بتنازلات هذه الحماية ، الامر الذي سيرتب استقطابا اكبر للتدخل في شؤونها والمنافسة على ثرواتها جراء بحثها باتجاهات متعددة عن المساعدة لتدعيم قدراتها لمواجهة هذه التحديات الجديدة سيما وان امتلاك الحلقات الرئيسية للثورة التكنولوجية أصبح حكرا لدى مجموعة من الدول تتوزع في اسيا واوربا وامريكا ، فكيف سيكون امن الدول الضعيفة وهي تملك اكثر من 60 % من احتياجات الولايات المتحدة الامريكية و 90% لاحتياجات اوربا للطاقة ، و 99% من الالمنيوم و 89% للصفائح و 65% للنحاس

و95% للمغنيز و93% للبن و 100% للسكر ومع 30% لما يحتاجه الاقوياء من الطعام (كولن باون وبيتر موني، 1983، ص239) وموارد اخرى تحتاجها.

ب. أهم المظاهر المؤثرة في العلاقات الدولية جراء امتلاك القوة المتميزة

التطور العلمي النوعي لحقبة القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين افرز المرحلة الاولى للثورة الصناعية التي انعكست على واقع العلاقات الدولية لمظاهر (الاستعمار – الاحتلال – السيطرة والهيمنة) بأساليب (الحروب – التحالفات العسكري – المعاهدات الامنية - اقتسام مناطق النفوذ - حروب النيابة)؛ وبأدوات تشكل القوة العسكرية معظمها. اما انعكاسات الثورة التكنولوجية الحالية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين؛ اخذت المظاهر:

- امتلاك القوة النووية الاستراتيجية، مع بناء مقذوفات جوية وبرية وبحرية لها.
- امتلاك مشاريع الطاقة لأغراض سلمية، او طاقة صديقة للبيئة (بدائل النفط) مثل الطاقة الشمسية ، والكهرومائية.
- الحصول على هيمنة اوسع واعمق للدول القوية على الدول الضعيفة .
- تراكم الثروة والقوة .
- ضمان استغلال الدول الغنية الضعيفة في حلقات استنزاف قدرتها الاقتصادية لمراحل الاعداد والانتاج والسلامة والمراقبة والحماية البيئية وعوزها المستمر لامتلاك المقذوفات الجوية والارضية والبحرية ، وفي النهاية ستكون عاجزة عن اللحاق بالدول الاكثر تطورا في هذا المجال ناهيك عن عدم استطاعتها تحقيق مكاسب الضربة الاولى لغياب المقدرة على نشر صواريخها النووية حول اهم الاماكن في العالم .

ج. أسباب بقاء الدول القوية قوية والدول الضعيفة ضعيفة

1- الرأسمالية طورت نفسها: ركزت الرأسمالية العالمية على المجالات البحثية العالمية وخلقتم نظم وتشكيلات مطابقة لها، وقد أثبت هذا التطابق قدرة ملحوظة على التكيف والتجديد رتب تفوقا ملحوظا في القوى العلمية والقوى الاقتصادية على الطرف الشيوعي المواجهة للرأسمالية.

وكانت نتائج هذا التفوق تفكك المعسكر الشيوعي (برونو تورترية ، 2007ص26-28) وتوجه معظم الدول التي وجدت بعض تفككه نحو النظام الاقتصادي الحر.

2- انتشار قوانين التطور عالمياً: المقصود هنا ان الدولة المتطورة علمياً اوضحت اكثر اهمية من الدول الضعيفة ، ورتب هذا وجود قاعدة ارتقت الى مستوى قانون في تفاعل العلاقات الدولية بشكل جعل معظم الدول تجتهد في امتلاك خصائص علمية متميزة وانعكس ذلك في جميع النشاطات الدولية الاقتصادية الامنية البيئية الاجتماعية. (بول كندي، 1998، ص56-68)

3- الاستمرار في توازن القوة العلمية مع عناصر القوة الشاملة الاخرى: ان الانحياز الى توظيف القوة العلمية التكنولوجية في المضمار العسكري بدرجة اكبر من المضمار الاقتصادي يرتب اخلال في النظام السياسي العام ، وتجربة انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والوضع الاقتصادي الحالي في كوريا الشمالية وباكستان والهند خير دليل على ذلك (ميخائيل غورباتشوف، 1990، ص147-148) ، فالتناقض بين المستوى التكنولوجي المستخدم في انتاج السلع الاستهلاكية المدنية بعيداً عن الانتاج نحو صناعة وامتلاك السلع الانتاجية ، وتفضيل زيادة الدخل القومي من اجل الاستثمار وتطوير الانتاج ، والابتعاد عن مستنقع الاقتصاد الريعي الاحادي هو عامود مهم من عواميد النهوض والتقدم بعد امتلاك القوة العلمية .

4- التفوق في تراكم الانتاج والثروة ؛مع تراكم المعلومات واحتكار الحلقات العلمية التكنولوجية الاكثر تطوراً وتأثيراً لدى الرأسماليات الكبرى ضاعفت من قدرتها في مجال التأثير على الدول (المختلفة في هذا المجال).

5- فرض الانتاج على الدول الضعيفة من اجل الاستهلاك دون التوجه للإنتاج ، بشكل جعلها تتخلف في احتضان التطور العلمي التكنولوجي في الدول الضعيفة الامر الذي أدى الى انكشاف المساحات الجغرافية أمام زحف قوى الانتاج الرأسمالي والتجارة في للدول القوية الحرة (د. سالم توفيق النجفي، 1999، ص75)

6- تجديد وسائل زحف الرأسماليات الكبرى نحو الدول الضعيفة كالاستثمارات ، والتدريب ، والاشراف لا سيما بعد انهيار النظم السياسية الشمولية في شرق اوربا، واسيا وافريقيا وامريكا

اللاتينية , طارحة معها مفاهيم العولة المستندة على تفوقها العلمي التكنولوجي والاقتصادي وحتى الدول القليلة التي استطاعت ان تحافظ على نظمها الشمولية قد لجأت الى تكييف نفسها مع هذه التفاعلات لإحداث اصلاحات وتعديلات في تشكيلاتها العلمية والاقتصادية والسياسية وخير مثال في ذلك الصين حيث اعتمدت تشجيع الاقتصاد الفردي ؛ وربطت الاقتصاد الاشتراكي مع نظام السوق بعد ادخال اساليب الادارة الاقتصادية الحديثة المتقدمة (الموقف العربي، 2000، ص10)

7- التكيف في احتواء مخاطر البيئة: البيئة هي وعاء يعيش بداخله جميع الكائنات الحية بفضل قوانين تسمى النظام البيئي من خلق الله سبحانه وتعالى، واذا كان النشاط البيئي التقليدي قد ألحق ضررا بعدد من محددات النظام البيئي مثل كمية الاوكسجين وثاني اوكسيد الكربون في الغلاف الجوي، او النسب الثابتة والمقررة في النظام البيئي في مكونات التربة ، وحجم ونسب الرطوبة ، وسمك غلاف الاوزون ، فان العلوم الحديثة كفيلا بحماية وصيانة البيئة بشرط وجود انظمة مؤسسية تستوعبها ، وبعبكس ذلك فان الانهيار قادم على النظام البيئي في الدولة الضعيفة وسوف تخسر الكثير من مواردها الطبيعية والبشرية ، ويتعاطم تخلفها وضعفها ، وان الاستخدام غير الرشيد للثورة التكنولوجية يؤدي الى تراكم وتزايد النفايات الضارة ولم تعد الطبيعة قادرة بعد الان على استيعاب هذه النفايات ، وكثرة استمرار انتاج الاضرار من قبل النشاطات البشرية التي لا تراعي صيانة البيئة. ومن أبرز مظاهر الاضرار على البيئة (- تقرير البيئة الدولية للتنمية، ص27)

8- التخلص من مخاطر جسيمة لما يسمى بمخاطر الاستخدامات السلمية والحربية للطاقة الذرية، فأن تشييد مصنع ذري يستغرق حوالي 10 عشرة سنوات، اما فترة عمله فلا تزيد على 40 سنة، غير ان النفايات الذرية التي سوف ينتجها تظل تشع عدة الوف من السنين وتخلق مشكلة بيئية بالنسبة لألاف الاجيال المقبلة ، ولسوف تتأثر ظروف الحياة باحتمالات الموت الذري البطيء للغابات والمزارع والحيوانات والانسان.

9- الاستمرار في عملية نقل الاضرار وصيانة البيئة : الدول ذات النظم والتشكيلات العلمية والتكنولوجية المنضبطة التنظيم؛ ومعظمها في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ؛ تستطيع ان تنقل بشكل متواصل ، مثل نقل النفايات النووية ، ومخلفات الصناعة المضررة بالبيئة .

10- النجاح ادخال تدابير عملية وعلمية في زيادة كمية ونوع الانتاج ، لا سيما بعد تطور علم الهندسة الوراثية.

11- النجاح في ادخال الطبيعة في اطار اقتصاد السوق، اي جعل الطبيعة ملكية خاصة ترتب تكلفة صيانتها على ارباب العمل (- د. فؤاد مرسي ، ص78) ومتابعة اعمالهم واجبارهم على ادخال التحسينات المناسبة في الانتاج والخزن والنقل عن طريق نظمها وتشكيلاتها الفاعلة (لوراد دانديا ثامسون، 1988، ص66). ولعل مشاريع الطاقة الشمسية ، والوقود العضوي والصخري خير مثال على ذلك.

12- تعاظم عملية غزو الفضاء : وتوظيف هذا الغزو في انتاج اسلحة دمار غير تقليدية ، والحصول على عائدات مالية من تعميم استخدامات الاتصالات في الشبكات الالكترونية العالمية التي تمتلك عائدات مالية تعادل ميزانيات دول عديدة مثل شركة مايكروسوفت وكوكل وغيرها ؛ وبهذا الصدد اعلن المعنيون والمسؤولون في برامج غزو الفضاء ومنهم ناسا الامريكية بأن العام سيشهد للفترة من 2010 – 2020 البدء برحلات فضائية الى سطح القمر والمريخ من أجل انشاء مستعمرات بشرية هناك ، وبالتأكيد سيكون البحث عن مواد أولية استراتيجية بديلة لتلك المعرضة للنفاذ في الارض الذي سيرتب مكانة ووضعاً متميزاً (د. رعد قاسم صالح، 2014، ص77)

وهذا النشاط العلمي سوف يرتب المزيد من القوة للدول المتميزة علمياً تمكنها من انتزاع المكانة المؤثرة في النظام الدولي، وترتب المزيد من الضعف للدول الضعيفة علمياً وتجعلها في اعتمادية مستمرة للدول الاكثر تفوقاً، بشكل ينعكس على جميع النشاطات البيئية بين الدول.

د. انعكاسات مظاهر تفوق الدول القوية في العلاقات الدولية

تفاعلات العلاقات الدولية تشير ان الدول الاكثر تفوقاً والمصنفة بالدول العظمى او القوية كانت ومازالت تستخدم وسائط عديدة من اجل التواجد أو التغلغل أو تعميق التواجد وتوسيع التغلغل ، وتعاظم تأثيرات هذه الوسائط كلما زادت الفجوات العلمية والتنظيمية والاقتصادية والعسكرية بين الدول العظمى والوسطى والضعيفة ، وتشكل هذه التأثيرات تحديات ان فشلت الدول الضعيفة في مواجهتها بقيت العلاقات الدولية تتميز ببقاء ظاهرة الهيمنة من الاقوى صوب الاضعف ، وان نجحت الدول الضعيفة في احتواء التحديات ، يبرز تحول مهم في العلاقات الدولية قد يفضي الى تبدل هيكلية النظام الدولي واتجاهات السياسة الدولية ؛ ومن ابرز هذه التحديات :

1- تحدي الاختراق: لم تعد الحواجز الطبيعية والمعدات التقليدية قادرة على منع وصول الصواريخ والمقذوفات الاخرى العابرة للقارات لتدمير الاهداف النقطية والمياه الاقليمية تكون امنه بمجرد حمايتها من السفن والزوارق الحربية كما كانت عليه ، فالتطور النوعي وفر للدول القوية امكانية اختراقها والوصول الى سواحل الدول الضعيفة وتدمير اي هدف منتخب من مسافات بعيدة لا تستطيع الدول الضعيفة بإمكانيتها التقليدية من التأثير عليها وهكذا الحال بالنسبة لجميع المنشآت الحيوية الاخرى داخل اراضيه .

2- التحدي الاعلامي: انعكست تفوق الدول القوية على الدول الضعيفة في مجال الثورة العلمية التكنولوجية في زيادة اهمية الاعلام الخارجي الذي اضطلع بالتأثير اكثر على الدول وسياساتها، فان ثورة المعلومات والتطور النوعي لأجهزة الاعلام المرئي والسمعي والمكتوب أضحت قوة تأثيرية لا يستهان بها بيد الدول القوية ضد مدركات وذهنيات شعوب الدول الضعيفة ، والتسمم الاعلامي ضد اي شعب او مجموعة يستطيع الحاق الضرر في مكوناته الفكرية والثقافية وبالذات اذا توفرت فيه ثغرات امنية مثل التنافر العرقي والمذهبي واختلاف في الآراء في الازمات الاقتصادية والسياسة وغالبا ما يهدف هذا التكيف الاعلامي من الدول القوية تجاه الدول الضعيفة الى الحصول على منافع اضافية تتعلق بالثروة الطبيعية واي باحث يقوم

بتحليل ودراسة مراحل التطور النوعي للإعلام الخارجي للدول القوية سيجد ان هذا التطور مصحوبا بتطور واتساع حجم الازمات الاقتصادية والسياسية والعرقية والمذهبية في الدول الضعيفة التي تشكل اهتماما بالغا في السياسة الخارجية للدول القوية .

3- تحدي الارهاب المنظم: ان اتساع نطاق الجريمة ثم اتساع ظاهرة الارهاب جاء متزامنا مع الثورة العلمية والتكنولوجية ، فقد هيا هذه الثورة قدرات اضافية من خلال امتلاك ادوات متطورة نوعيا في الاتصالات والمواصلات ، واسلحة قتال ، واجهزة مراقبة وتصنت الى مجاميع ارهابية رتبت لهم موقفا متميزا ومتفوقا اكثر وضوحا في مساحات الدول المتخلفة؛ وهناك اليوم اكثر من (237) منظمة تمارس نشاطها الارهابي في اكثر من (120) (د . ضاري رشيد ياسين ، 205، ص1) دولة أغلبها من الدول الضعيفة التي ستضطر الى تبديل خياراتها وأولوياتها الى الانشغال في مكافحة هذه الظاهرة بعد الاستعانة بالدول القوية التي تملك الوسائل العلمية والكفاءة والتقنية الحديثة وسيؤدي ذلك الى الكثير من التدخل لأغراض الهيمنة من الدول القوية تجاه الدول الضعيفة (منذر سليمان، 2007، ص34-35)

4- تحدي التدخل بالشؤون الداخلية: اليد الخفية العابثة باستقلال الدول الضعيفة لم تعد خفية بعد الثورة العلمية والتكنولوجية ، فأن نتائج تدخل الاجهزة المخبرانية ظهرت للعيان وأصبح التسلل والتوغل بشكل أسرع وأعمق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبأدوات تسبح في البحار وتسير على الارض وتعلو في الفضاء وتدخل البيوت والقصور والمجالس والمنشآت لتحكم قبضتها على ابرز السياسيين وأصحاب القرار لتحصل على المزيد من المكتسبات وخاصة تلك المتعلقة بالثروات الطبيعية في الدول الضعيفة ، وبذلك أضافت الثورة العلمية والتكنولوجية (طفرة) في القدرات الاستخباراتية للدول القوية ظهر ذلك في صراعاتها الحميمة للاستحواذ على مظاهر الهيمنة في اكثر الدول الضعيفة اهمية وبالذات بعد تقارب العد العكسي لنفاذ اكثر المواد الاولية حاجة واستهلاكها كالنفط والمعادن.

5- التحدي النووي: اتجهت دول عديدة نحو تطوير الطاق النووية في محاولة لتقليل اعتمادها المستقبلي على النفط وقد شجع هذا الاتجاه الاوضاع المتقلبة في السوق النفطية الدولية وقرب نفاذ هذه السلعة الاستراتيجية.

6- تحدي افشال برامج الاقتصاد المتنوع المعتمد على انتاج وتطوير السلع الاستهلاكية والانتاجية هو حل لمعضلة الدول الضعيفة الفاشلة التي يعتمد معظم اقتصادها على عائدات مالية من انتاج وتصدير سلع استراتيجية تشكل حاجة ولاهتمام عند الدول العظمى والدول المتوسطة القوة

7- تحدي بقاء النهب التاريخي لثروات الدول الضعيفة الفاشلة يستوجب دفع هذه الدول نحو الاقتصاد الريعي الاحادي الجانب؛ وحرمانها من فرص تطوير اقتصاداتها .

8- تحدي تعميم ثقافة الاستهلاك ، واجتثاث ثقافة الزراعة والانتاج ، هو سياسة منهجية تمارسها الدول الصناعية العظمى من اجل بقاء تصنيف الدول الى دول متقدمة مهيمنة على ادارة السلطة العالمية ؛ واخرى تابعة منقادة تشكل سوق استهلاكية ومصادر مواد اولية رخيصة ، وبعضها مصدر ايدي عاملة رخيصة .

- الخاتمة : نستنتج مما سبق ما يلي:

1- اخطر استنتاج توصل اليه الباحث تجسد في السؤال المهم: أين الدول المتخلفة من كل هذا؟ وماذا ستفعل في حال تعرض بيئتها الداخلية للمخاطر جراء الاستثمارات الاجنبية أو انتقال هذه المخاطر اليها، اين الدول الضعيفة الفاشلة من عمليات تدوير النفايات، وعمليات انتاج الطاقة الصديقة للبيئة ، وعمليات الثورة الخضراء في العالم ، وعمليات سد النقص الخطير في المياه العذبة والغذاء، وعمليات انتشار الملوثات والسموم وانتشار الامراض الخطيرة والمهلكة وانقراض كائنات حية وظهور تشوهات خلقية مرعبة ، والارتفاع المرعب لدرجات الحرارة ، والزلازل والبراكين .

وأن ادركت هذه المخاطر فأنها لا تملك التدابير والإجراءات لدرئها ، وستكون المحاولات الخارجية لمساعدتها سواء طلبتها أو فرضت عليها مدخلا للتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدول

الاكثر تفوقا على الصعيد الاقليمي والدولي، وسيقوض استقلالها السياسي بشكل كبير؛ وتكون عاملا اخر مضافا لعامل عجزها العلمي والتكنولوجي في تصعيد حدة الصراعات بين الدول القوية لهيمنة عليها في عالم اصبح صغيرا جدا ومتخدلا.

2- ان القوة الشاملة لجميع دول العالم تتكون من عناصر حددها المعنيون بالدراسات الاستراتيجية ، وترتيبها وجمعها يفرز ما اطلق عليه بالقوة الخشنة او القوة الناعمة او القوة الذكية التي هي حصيلة جمع وتوظيف علمي وعملي للقوة الخشنة والناعمة ، بيد ان الملاحظ وفي بداية القرن الحادي والعشرين ان القوة العلمية لم تعد تسلسل في عناصر القوة وانما اصبحت محيط تفاعل جميع هذه العناصر بما يرتب قوة ذكية فائقة علمية، كما هو حال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الروبوتات وحروب المناخ وحروب الاقمار الاصطناعية والالكترونيات.

من هنا وجد الباحث ان امتلاك القوة العلمية واستيعاب تطوراتها؛ مع قوة بشرية مواكبة لها هي خير مقدمة لإنتاج قوة وطنية تحمي سيادة الدول الضعيفة وحتى الدول القوية. وهنا لا بد من الاشارة الى اهم نقاط استنتاجاتنا :

3- ان جوهر المشكلة الامنية في الدول الضعيفة يكمن في طبيعة وظروف استقلالها التي تمت عبر توافقات القوى الدولية الكبرى وعبر اتفاقيات نتائج حروب المنتصرين. كما هو حال دول الشرق الاوسط العربية، ودول شمال افريقيا.

4- ان بناء الانظمة السياسية في الدول الضعيفة كان من خلال سياقات الانظمة الشمولية والاستبدادية التي تبعد المجتمع عن اداء دوره الفاعل في بناء الدولة، ويتم ذلك من خلال تنصيب اسر، وفئات لتسلم مقاليد السلطة ، وادارة الدولة.

5- الدول الغنية (الضعيفة) تفقد عناصر القوة في خيارات معطيات الجغرافية الطبيعية الوطنية من الثروات الطبيعية؛ والمواد الاولية، والمواقع الجيوستراتيجية العالمية، ان هي عجزت عن خلق نظم وتشكيلات سياسة واقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية وثقافية تواكب التطور العلمي التكنولوجي الحديث؛ وتحقق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.

6- تصبح الدولة الضعيفة اسيرة للتفوق الإقليمي والدولي في هذا المجال وتكون مسرحا للصراعات الدولية بحكم استقطاب التنافس المصلحي الدولي على اراضيها. وبحكم اعتماديتها في اشباع حاجات سكانها على القوى الدول الاعظم.

7- تتباين حدود واحجام هذه الصراعات حسب الاهمية الجيوبولوتيكية؛ والجيوستراتيجية للدول الضعيفة الفاشلة.

- المقترحات:

- 1- حيث ان مفهوم الضعف والتخلف بفعل غياب مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في مجالات القدرة لحماية الامن القومي، واصبح اكثر تقاربا في توصيف في هذا السياق بعد ان رتبت القوة العلمية عوامل تصدع واختراق للمفاهيم التقليدية للاستقلال والسيادة، والامن وصلت في تأثيراتها الى الحدود الداخلية للمجتمعات لتترك المقومات الاخلاقية والقانونية وحتى الحريات الطبيعية والمكتسبة للأفراد والجماعات . فأن عملية الاعداد والتنشئة لجيل متعلم يعد الخطوة الاولى في خارطة الطريق الصحيحة.
- 2- بناء أنظمة اسرية سليمة و متمكنة من اعداد افرادها اعداد وطني علمي متميز . وحماية الاسرة لان الاسرة الناجحة هي نواة المجتمع الناجح.
- 3- بناء أنظمة صحية امنية اقتصادية ثقافية مترابطة ومتكاملة من اجل بناء نظام اجتماعي متماسك يرتب القوة الجوهرية في اطارها الاجتماعي لتكون مرتكز بناء القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعلمية للدولة .
- 4- حل اشكالية عدم اشباع الحاجات الاساسية للفرد في المأكل والملبس والعلاج والعمل والسكن والزواج والضمان الصحي والاجتماعي والتمتع بالحريات وحقوق الانسان . من اجل القضاء على الجرائم الاجتماعية والجرائم المنظمة والفساد الاداري في اجهزة الدول الفاشلة .
- 5- السيادة تنطلق من القوة المتضامنة للثقافة الوطنية ، والهوية الوطنية الجامعة التي تنصهر في داخلها جميع الهويات العرقية والمذهبية الفرعية مع الاحتفاظ بقيمها الجمالية الروحية .

6- القضاء على الجرائم الاجتماعية؛ والجرائم المنظمة؛ واجتثاث ممارسات ومظاهر الفساد الاداري والمالي .

- قائمة المصادر والمراجع:

1. محمد احمد النابلسي (2010/11/17)، جيوبولتيك الشرق الاوسط الجديد، المركز العربي للدراسات المستقبلية
2. الكسندر دوغين (2004)، اسس الجيوبولتيك – مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي، تعريب عماد حاتم ، دار الكتاب الجديد ، بيروت .
3. ج. موريس و. ا. ج. ديكنز، تاريخ العلم والتكنولوجيا ، ج2 ترجمة اسامة امين القوي ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ،
4. بييررينوفان و جان باتيست ،(1967) مدجل لتاريخ العلاقات الدولية ، دار الفكر الجامعي ، بيروت
5. روبرت جيلين ، الحرب والتغيير في السياسة الدولية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد
6. د. جهاد محمد قرية ، الموسوعة الجغرافية ، الجريدة الجغرافية، www.4gography.com
7. د. اسماعيل صبري مقلد،(1979) الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الاساسية ، مؤسسة الابحاث العربية بيروت .
8. دوارد أ. بانفليد ، (1995)، السلوك الحضاري والمواطنة ، ترجمة سمير عزت ، دار النسر الاردن – عمان
9. رفعت سيد احمد ، الامن القومي العربي ، تطور المفهوم ، دراسات عربية ، العدد 35،
10. توماس كون (2007) بنية الثورات العلمية ، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
11. مايكل جاي فريدمان (2006) الحرب الباردة اختبار للقوة واختبار المثل، وزارة الخارجية الامريكية – مكتب الاعلام الخارجي / ابريل – نيسان.

12. د لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، بدون تاريخ .
13. -- د. فؤاد مرسي (1990)، الرأسمالية تجدد نفسها ، الكويت
14. . محمد مصالحة (1983) مسألة الامن القومي، بين المفاهيم والواقع، النصوص، شؤون عربية، العدد 35،
15. هانز ج. كورتنثاو (1964). السياسة بين الامم – الصراع من اجل السيطرة والسلام ، ترجمة خيرى حمادة ، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت.
16. -د. احمد زايد (2006) سيكولوجية العلاقات بين الجماعات ، عالم المعرفة , العدد 326
17. عادل ظاهر (1988) الاسس الفلسفية للعلمانية ، دار الساقى ، بيروت .
18. هنري برجسون ، الفكر والواقع المتحرك ، ترجمة سامي الدروبي ، مطبعة الانشاء ، دمشق
19. نادر خرجاني (2005) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ، المستقبل العربي ، العدد 325، لسنة 2006
20. د . اسماعيل محمد هاشم (1974) مذكرات في التطور الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية .
21. ادوارد ميديرل (1985)، رواد الاستراتيجية ، ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم ، المكتبة العلمية ، بغداد
22. اسماعيل صبري مقلد (1986)، السياسيات الدولية ، ذات السلاسل، الكويت
23. د . خضير عباس عطوان ، وضع في النظام الدولي ، شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 127
24. كولن باون وبيتر موني (1983) من الحرب الباردة حتى الوفاق ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ترجمة صادة ابو عودة ، عمان .
25. برونو تورتريه، (2007) الرادع النووي في العالم عام 2030، ترجمة عبد الحميد العبد ، مؤسسة الباحث الاستراتيجي في باريس، اصدار جامعة بغداد .
26. بول كندي (1998) الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة محمد عبد القادر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن – عمان

27. ميخائيل غورباتشوف (1990) البروسترايكا ، ترجمة عباس خلف ، شركة المعرفة ، بغداد
28. د. سالم توفيق النجفي(1999) حول مسألة الرأسمالية ، رؤية للقرن الحادي والعشرين ، بيت الحكمة ، بغداد .
39. الموقف العربي ،(2000) بغداد ، العدد 29
30. - تقرير البيئة الدولية للتنمية ، عالم المعرفة ، العدد142 ،
31. لوراد داندريا تامسون (1988)من يسحق من ؟ الصراع التجاري في صناعة التكنولوجيا العالمية ، ترجمة عبد الحميد محبوب، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة
32. د. رعد قاسم صالح (2014) المجتمع الامريكي ودوره في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة ، مكتبة عدنان بغداد .
33. د . ضاري رشيد ياسين (2005)الارهاب الدولي - الاسباب - والدوافع ، جامعة بغداد ، قسم الدراسات الامريكية ، بحث مقدم .
34. منذر سليمان (2007) دولة الامن القومي وصناعة القرار الامريكي ، المستقبل العربي ، العدد 325 .
35. George Fridman; 2009, The Next 100 years ,A **Forecast for the 21st century**,published by Doubleday group division of Random House,Inc, New york USA.
36. Gearodo Tuathail &Simon Dally, 1001 ,2002 **Rethinking Geopolitics**, Taylar & Fracise – Libarary, 29ewst 35th street , New York.
37. Joseph Nye ,Soft power , **the means to success in world polices** ,New York, Policy Affairs 2004.